

برئاسة خادم الحرمين الشريفين.. مجلس الوزراء يوافق على:

# تأسيس شركة «تطوير التعليم» وإعادة تشكيل لجنة منازعات الأوراق المالية لمدة 3 سنوات

## واحد - الرياض

رأس خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود حفظه الله، الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء، بعد ظهر أمس، في قصر اليناعة ببيدنة الرياض. وفي مستهل الجلسة، أطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس على مجمل الاتصالات واللقاءات التي عقدها حفظه الله مع عدد من قادة الدول وبعيوتهم وممثلي المنظمات الدولية خلال الأسبوع الماضي حول العلاقات الثنائية، وقضايا المنطقة والشؤون العالمية. ونوه خادم الحرمين الشريفين في هذا السياق بإجتماعاته حفظه الله مع الرئيس عمر حسن البشير رئيس جمهورية السودان، والرئيس محمود عباس رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، ورئيس وزراء بريطانيا نيسا جوردن براون، وأن من شأن هذه الاجتماعات أن تؤكد على دور المملكة على الساحة العالمية، وسعيها لحماية مصالحها الوطنية، والتصدي للتحديات التي يواجهها العالم العربي والأمة الإسلامية. وأوضح وزير الثقافة والإسلام إياد بن أمين مدني في بيانه عقب الجلسة، أن المجلس استعرض في هذا الصدد الإلتعاج القادم للجمعية العمومية للأمم المتحدة يومي 14 و15 من هذا الشهر دعماً لقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز حفظه الله للحوار بين أتباع الديانات والثقافات على امتداد العالم ليصبح الحوار والتأكيد على المشترك الإنساني، والبعد الأخلاقي، وبنية الأسرة طياراً للقطار وتبني العنف والوصول إلى حلول لا يواجه الأسرة الدولية من أزمات معاصرة. كما استعرض المجلس أيضاً مشاركة المملكة في القمة الاقتصادية لجموعه العشرين المزمع عقدها في العاصمة الأمريكية واشنطن في السابع عشر من هذا الشهر لرجحة الوضع المالي العالمي، والتي

ستسعى الملكة من خلالها إلى طرح منظورها تجاه جذور الأزمة المالية الراهنة، وضرورة مراجعة أسلوب الرقابة على المصارف الدولية وكذلك أسلوب عمل وهيئات المؤسسات المالية العالمية بما يعكس واقع الاقتصاد العالمي الآن.

وأضاف وزير الثقافة والإعلام أن المجلس نظر بعد ذلك في النقلة النوعية التي تشهدتها مجالات التعليم العام، والعالي، والمهني، الفني، ومن ذلك رعاية خادم الحرمين الشريفين يوم الأربعاء الماضي ووضعه حفظه الله ل حجر الأساس لجامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن للبنات، وما يعطه ذلك من تأكيد لحق المرأة السعودية في التعليم، وأن ذلك يأتي في إطار الصام الذي يوجه به خادم الحرمين الشريفين فيما يتعلق بحفظ حقوق المرأة وتعزيز دورها في إطار مقاصد الشريعة الإسلامية السمحاء، وما صدرت به أوامره

الكريمة من صون لحقوق المرأة في المؤسسات القضائية، وتطبيق الإجراءات التي تتضن معالجة أي معاملة تمس حقوقها، ومنع أي عنف قد يتعرض له، والعمل على زيادة وعي المرأة بحقوقها. وكذلك ما يتعلق بضرورة الإلتزام بما نصت عليه الأنظمة والتعليمات من كفالة حقوق الأفراد، وعدم اتخاذ أي إجراء يمس تلك الحقوق والحريات

إلا في الحدود المقررة شرعاً ونظماً. واختتم وزير الثقافة والإعلام بيانه، بأن المجلس نظر بعد ذلك في المواضيع المدرجة

خادم الحرمين الشريفين لدى ترؤسه مجلس الوزراء على جدل أعماله واتخذ حيالها من القرارات ما يلي:

أولاً: قرر مجلس الوزراء الموافقة على تفويض صاحب السمو الملكي وزير الداخلية - أو من ينوبه - بالتباحث في شأن مشروعات مذكرات تفاهم للتعاون في مجال الدفاع المدني بين وزارة الداخلية في المملكة العربية السعودية ومظيلرتها في كل من جمهورية مصر العربية

والجمهورية اليمنية والجمهورية التونسية، في ضوء الصيغ الرفقة بالقرارات، والتوقيع عليها، ومن ثم رفع النسخ النهائية الموقعة

## نقطة نوعية

في قطاعات التعليم تتوج بوضع حجر الأساس لجامعة الأميرة نورة بنت

عبدالرحمن للبنات



هذه الآلية اجتماعات دورية بالتناوب في عاصمتي البلدين مرة واحدة في السنة وكلما دعت الحاجة لذلك.

- وكلمة الطرفان تبادل المعلومات والزيارات والاتصالات الدورية للباضرة بين كبار المسؤولين ومديري الإدارات المعنية في الوزارتين.

ثالثاً: بعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (16/20) وتاريخ 1429/4/29هـ قرر مجلس الوزراء الموافقة على مذكرة تفاهم بشأن المشاورات السياسية الثنائية بين وزارة الخارجية في المملكة العربية السعودية ووزارة الخارجية في جمهورية فنلندا الموقع عليها في مدينة جدة بتاريخ 1428/10/11هـ الموافق 2007/10/23م وذلك بالصيغة المرفقة بالقرار.

وقد أعد مرسوم ملكي بذلك، أبرز ملامح مذكرة التفاهم:

يجري الطرفان مباحثات ومشاورات ثنائية منتظمة لاستعراض جميع أوجه علاقتهما الثنائية وتبادل وجهات النظر إزاء القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك.

رابعاً: قرر مجلس الوزراء الموافقة على قيام وزير المالية بإبرام اتفاقية لإصدار الدعم الائتماني لمشروع إنتاج لإنتاج (1.700) ألف وسبعمئة جيجاوات للكهرباء و(150.000) م3 ماء وخمسين ألف متر مكعب يومياً من المياه.

خامساً: قرر مجلس الوزراء الموافقة على الترخيص بتأسيس شركة تطوير التعليم القابضة وفقاً لنظامها الأساس المرفق

مجلس الوزراء الموافقة على مذكرة تفاهم حول إنشاء آلية للتشاور السياسي بين وزارة الخارجية في المملكة العربية السعودية ووزارة الشؤون الخارجية في

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الموقع عليها في مدينة الجزائر بتاريخ 1429/3/10هـ الموافق 2008/3/18م بالصيغة المرفقة بالقرار.

وقد أعد مرسوم ملكي بذلك، أبرز ملامح مذكرة التفاهم:

- تكون آلية التشاور السياسي المشار إليها برئاسة وزير خارجية البلدين وتعد

لاستكمال الإجراءات النظامية، أبرز ملامح مذكرات التفاهم:

- التعاون في مجالات الدفاع المدني لمواجهة مختلف الأخطار والتحديات التي قد تحدث بسبب الكوارث الطبيعية أو الصناعية مع العمل على تحمية التعاون بالطرق والوسائل في حدود الإمكانيات المتاحة ووفقاً للتشريعات السائدة.

- تبادل المعلومات حول تنظيم الجوانب الفنية والإدارية في أجهزة الدفاع المدني وتطويرها.

- توفير التسهيلات اللازمة للتاملين في جهاز الدفاع المدني لأي طرف لحضور الدورات التدريبية النظرية والعملية التي يعقدها الطرف الآخر.

ثانياً: بعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (42/65) وتاريخ 1429/7/18هـ قرر

## المجلس يؤكد رؤية المليك للحوار بين الأديان كمشارك إنساني

بالقرار

وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.

ومن أهم أغراض الشركة تقديم جميع الخدمات التربوية الأساسية والمساندة وتطوير وإنشاء وامتلاك وتشغيل وصيانة المشاريع التربوية والقيام بالأعمال والأنشطة المتعلقة بذلك ونطاق بها تنفيذ مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير التعليم العام وتنفيذ أية برامج تطوير إضافية.

سادساً: وافق مجلس الوزراء على إعادة تشكيل اللجنة الاستشارية الخاصة بمنازعات الأوراق المالية لمدة ثلاث سنوات اعتباراً من تاريخ فئاد هذا القرار وذلك على النحو التالي:

- أحمد بن محمد الخويطر من وزارة المالية رئيساً

- الأمير عبدالرحمن بن محمد بن عياف آل مقرن من هيئة الخبراء بمجلس الوزراء عضواً

- عبدالعزيز بن راشد بن كليب من وزارة التجارة والصناعة عضواً

سابعاً: وافق مجلس الوزراء على تعيينات بالترتيب (الخامسة عشرة) و(الرابعة عشرة) وذلك على النحو التالي:

- تعيين الدكتور عبدالله بن صالح بن محمد المقبل على وظيفة (أمين عام اللجنة العليا لسياسة التعليم) بالمرتبة الخامسة عشرة بوزارة التربية والتعليم / تعليم البنين.

- تعيين مسفر بن محمد بن عبدالله البقرى على وظيفة (مدير عام الشؤون الإدارية والمالية) بالمرتبة الرابعة عشرة ببعثة التحقيق والإدعاء العام.

- تعيين عبدالعزيز بن عتيق بن سعد الواش على وظيفة (مستشار شرعي) بالمرتبة الرابعة عشرة بالإناسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء.



كأدم الحرمین الشریفین لدى ترؤسه مجلس الوزراء

(واس)